الأحزاب السياسية المغاربية والديمقراطية:
أزمة ديمقراطية الحزب أم ديمقراطية النظام

د. **آسية بلخير**، أستاذة محاضرة (ب) بجامعة قالمة
belkhir_assia@yahoo.fr

ملخص:

تعود بدايات ظهور الأحزاب السياسية كظاهرة سياسية الى مطلع القرن التاسع عشر إلا أنها عرفت تنامي سريع قادها في النهاية، لتصبح صاحبة الدور الأساسي في الأنظمة السياسية على اختلاف أشكالها، لكن الملفت للانتباه في هذه الظاهرة، أنها لم تعرف نفس مسار التطور في جميع البلدان، وهذا ما خلق تذبذب في نمو الأحزاب وتطورها من منطقة لأخرى وفي تأثيرها في الحياة السياسية بشكل عام وتوجهات النظام السياسي بشكل خاص، إلا أن ما تشهده المنطقة العربية هو أنه رغم حداثة التجربة الحزبية في المنطقة والتفاوت في تطورها بين البلدان العربية إلا أنها تتفق حول مسألة نضجها وعدم فعاليتها وضعفها في أداء أدوارها بفعالية، حيث تسعى هذه الورقة البحثية في البحث إشكاليات الأحزاب في المساهمة في تعزيز نهج التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

الكلمات المفتاحية: الحزب السياسي، الديمقراطية، التنظيم السياسي.

Abstract:

Political parties are a phenomenon beginning in nineteenth century, to become the first actor in the different political systems, but they did not know the same evolution in all Arab countries. The political parties in Arab countries are that despite the recent partisan experience and the disparity in development between them, but they agree on the lack of effectiveness, which is seeking this paper search.

Key words: Political Party, Democracy, Political Organization.

مقدمة:

سادت الأدبيات السياسية بشكل عام حتى منتصف الستينيات من القرن الماضي نغمة متفائلة حول الإمكانات الواسعة للأحزاب في البلدان النامية، كأدوات حاسمة وفعالة، في إنجاز الجوانب السياسية للتحديث والتغلب على أزمات التنمية السياسية، هذا التفاؤل، ما لبث- تحت ضغط التطورات على الصعيد الواقعي- أن خفت حدته، ليس فقط لما أصاب الأحزاب في البلاد العربية عامة والمغاربية خاصة من نكسات، وإنما أيضا لما أسفرت عنه التطورات في تلك البلدان من تعقيدات ومصاعب التحول الديمقراطي والتنموي فيها فضلا عما يتسم به هذا التحول من تمايزات واختلافات من إقليم إلى آخر بل ومن بلد إلى آخر.

إن الواقع السياسي المغاربي الذي عاشته غالبية دول المنطقة والذي وإن حمل شعارات وخطابات براقة حول مضمون السياسات المنتهجة، إلا أنها أفرزت واقعا سياسيا متأزما اتسم بضعف العمل السياسي وضبابيته وعجز النظم السياسية عن تلبية الحاجات الأساسية للشعوب وفي التعبير عنها بما يكفل لهم الحياة الكريمة، ما ولد حالة من الغليان الاجتماعي نتيجة سياسات الانغلاق السياسي وحالة الاغتراب السياسي الذي عاشها ويعيشها الفرد المغاربي الذي لا يزال يبحث عن صفة المواطنة الحقيقية، تمخضت عن هذه التراكمات أنماط جديدة من الفعل السياسي الذي لم تعهده المنطقة المغاربية، هذه الأنماط وإن كانت تبدو غير صحية لدى الكثير وخاصة النخب الحاكمة إلا أنها تبقى شكل من أشكال التعبير، خلقت واقعا جديدا بمتطلبات جديدة، الأمر الذي فرض على أصحاب القرار في هذه الدول إعادة النظر في منظومتهم السياسية بتبني سياسات إصلاحية علاجية للوضع الراهن تتركز حول تفعيل مبدأ الشراكة والحوار وتدعيم العمل الديمقراطي القائم على المشاركة في العملية السياسية، ومن هنا تبرز الحاجة الى دور مختلف القوى السياسية خاصة الأحزاب السياسية في دعم نهج التحول الديمقراطي في المنطقة.

في إطار تلك التطورات والأوضاع يطرح انشغال حول جدوى أدوار الأحزاب السياسية في الحياة السياسية عامة (التنشئة السياسية، التعبئة السياسية والاجتماعية، التجنيد السياسي) في المنطقة المغاربية وفي عملية التحول الديمقراطي خاصة، وكذا موقعها في الخارطة السياسية (فاعل رئيس، فاعل ثانوي)، وطبيعة علاقتها بالسلطة القائمة(استقلالية أم هيمنة وتبعية)، ودرجة تنظيمها في حد ذاتها(الطابع الديمقراطي أم الطابع الشخصي)، محاولين التعرف على أهم الإشكاليات التي تعترض الأحزاب السياسية في المنطقة المغاربية، والتي تقف عائقا أمام تفعيل الأحزاب السياسية المغاربية بما يمكنها من التحول من قوة احتجاج "اعتراض" إلى قوة اقتراح "اشتراك" بما يعزز عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية.

مما سبق تبرز أهمية الموضوع الذي تحاول هذه الورقة البحثية أن ترصده بالتطرق الى أهم الإشكاليات التي تعاني منها التنظيمات الحزبية المغاربية وفاعليتها ودرجة تأثيرها في تعويق أو تعميق عملية التحول الديمقراطي في الدول المغاربية بغرض البحث عن حلول منطقية لمواجهتها من خلال الكشف الموضوعي عن النقائص وتشخيص العيوب بما يعزز معالجة آثارها ويعمق الدور الذي يمكن أن تقوم به الأحزاب السياسية المغاربية في مجابهة التحديات التي تواجهها من خلال الإجابة على الاشكال التالي:

ماهي أهم معيقات الأحزاب السياسية المغاربية والتي جعلت منها أدوات في يد السلطة الحاكمة بدلا من قوة سياسية مؤثرة؟ وهل الديمقراطية كقيمة وسلوك سياسي متوفرة في الأحزاب السياسية أم لا تزال مبهمة وغامضة لديها، وماهي آليات تحقيق الحزب الديمقراطي وفق خصوصية الثقافة السياسية المغاربية ؟

ولتوضيح ذلك تتضمن هذه الورقة البحثية العناصر الآتية :

أولا: الأحزاب السياسية المغاربية: النشأة والسمات العامة

ثانيا :إشكاليات تفعيل الأحزاب السياسية المغاربية

1-إشكاليات على مستوى المنظومة الفكرية السياسية.

2- إشكاليات على مستوى الأحزاب السياسية في حد ذاتها(أزمة ديمقراطية الحزب)

3- إشكاليات تتعلق بطبيعة النظم السياسية المغاربية وعلاقتها بالأحزاب السياسية .

ثالثا : إمكانات تفعيل الأحزاب السياسية المغاربية بما يدعم ديمقراطية الحزب وديمقراطية النظام

وتجدر الإشارة الى أننا سنعتمد على المنحى الوصفي التحليلي من الناحية التاريخية بتقديم وصف تحليلي لتشكيل الأحزاب السياسية في المنطقة المغاربية وعلاقتها بالسلطة القائمة، والتعرف على بنية وتركيبة الأحزاب السياسية بين الدول المغاربية بالاستعانة بالمقارنة محاولين الوقوف على السمات العامة المشتركة للأحزاب السياسية خاصة في ظل التمايز في طبيعة النظم السياسية المغاربية.

أولا: الأحزاب السياسية المغاربية: النشأة والسمات العامة

تعود جذور التجربة الحزبية المغاربية إلى بدايات القرن التاسع عشر نتيجة تضافر مجموعة عوامل ساهمت في توفير الشروط والتأسيس لقيام حركة ثقافية وفكرية وسياسية وفرت المناخ لنشوء الأحزاب السياسية المغاربية فيما بعد. وتظهر هذه التطورات أن ظروف نشأة الأحزاب السياسية العربية عموما والمغاربية خاصة اختلفت عن ظروف نشأة الأحزاب السياسية في الغرب في مسألتين بارزتين، الأولى هي أن التجارب الحزبية المغاربية كانت محكومة برد الفعل أكثر منه بالفعل؛ والثانية هي أن العامل الخارجي كان العامل المحدد في قيام معظم تلك التجارب. دون أن يلغي ذلك وجود أرض خصبة لبروزها. أضف إلى ذلك مسألة ثالثة هي أن تلك الأحزاب لم تولد في رحم الديمقراطية، ولا كانت الديمقراطية بدورها تمثل محور اهتمامات وتحديات وأهداف تجارب تلك الأحزاب، على الرغم من احتلال مسألة بناء الدولة الحديثة وفق أفكار عصر التنوير الأوروبي حيزاً مهماً في أدبيات رواد عصر النهضة العربية الذين ساهموا في مجيء المرحلة الجنينية للأحزاب السياسية المغاربية الحديثة. (صلاح الدين الجورشي، 2008، ص56)

وتمثلت دوافع نشوء الأحزاب السياسية المغاربية بمجموعة تحديات وتهديدات خارجية، تمثلت بمظاهر تفكك وتآكل الدولة العثمانية وتصاعد الهجمة الاستعمارية على المنطقة وما أسفرت عنه من مشاريع تقسيم وسيطرة مباشرة عليه، إضافة لجاذبية الثورة الحداثية في الغرب ونموذج الدولة القومية الذي أفرزته، هذه العوامل جعلت التنظيمات الحزبية في الدول المغاربية تتفاوت من حيث نشأتها وحجمها وتطورها وطبيعة نشاطها إلا أنها تلتقي جميعا في تركيز السلطة في فئة (فردا أو نخبة) تهيمن على باقي السلطات الأخرى وعلى المجتمع، فبالرغم من فتح المجال أمام تشكيل الأحزاب السياسية كنتيجة حتمية لتبني نهج التحول الديمقراطي الذي تحاول الدول المغاربية المضي فيه وما نجم عنه من تعدد الأحزاب السياسية وتنوع ايديولوجيتها وتوجهها الفكري كما الحال في المغرب والجزائر وتونس، وتوفر منظومة قانونية شبه مشتركة ومتماثلة من حيث

الخصائص والشروط بين هذه الدول مع وجود استثناءات (الجماهيرية الليبية قبل سقوط نظام القذافي، والنظام العسكري بموريتانيا) ما جعل التنظيمات الحزبية جنينية المنبت وهشة البنية وضعيفة التنظيم، ومهما كانت درجة الاختلاف فيما بينها، فقد تأثر معظمها بطبيعة النظام السياسي القائم وكذا القوانين والتنظيمات المنظمة لعملها ونشاطها، ناهيك عن علاقة التوتر الدائم بينها وبين النظام السياسي وذلك لأن كل الأطر التشريعية المنظمة لهذه القوى هي من صلاحيات الحكومات التي تشرف على منح الاعتمادات لقيامها وتمويلها وتنظيمها لتتحول الى شكل من أشكال الوصاية والرقابة عليها وقد تصل الى الرقابة الأمنية والتضييق على نشاطها ما يحول دون تحقيق أهم خاصية لها ألا وهي الاستقلالية المالية والادارية، الأمر الذي ساعد على قيام أحزاب سياسية موالية للنظم القائمة وذلك لأن الأخيرة هي التي أوجدها وليست نشأتها قائمة بإرادة طوعية ونتيجة وعي سياسي بأهميتها في الحياة السياسية، ما جعل منها تنظيمات خاضعة للدولة تضفي الشرعية على سياساتها، كما لا يمكن انكار وجود بعض التنظيمات الحزبية التي تتمتع بهامش ضئيل من حرية التعبير والاستقلالية إلا أنها تواجه ضغوطات خاصة فيما يتعلق بأشكال المعارضة والانتقاد والتعبئة والمشاركة في المواعيد الانتخابية، فمهما بلغت قوة الحزب إلا أن نظرة السلطة له لا تزال تشوبها نظرة الارتياب والشك ما جعلها تتبع سياسة الاحتواء والسيطرة بوسائل تشريعية، مالية، وتنظيمية. (أسامة الغزالي حرب،1987، ص50)

وتمر الأحزاب السياسية في الدول المغاربية في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة والتعقيد خاصة بعد موجة الحراك الاجتماعي الذي عرفته المنطقة وحالة اللااستقرار الذي لا تزال تعيشه رغم الإصلاحات المنتهجة، ما يطرح التساؤل حول إمكانية أن تساهم هذه الأحزاب في إخراج النظم السياسية المغاربية من أزماتها وتأخذ بزمام عملية التحول الديمقراطي، أم أنها ستتخذ موضع المتفرج ما يعمق أزمة الديمقراطية في النظم المغاربية من جهة، وتعميق أزمة ديمقراطية الأحزاب السياسية في حد ذاتها من جهة ثانية، وللتعرف على ذلك يستوجب علينا التعرف على المعيقات التي تعترض عمل الأحزاب السياسية في المنطقة المغاربية.

ثانيا: إشكاليات تفعيل الأحزاب السياسية المغاربية

إن التجربة الحزبية المغاربية في سيرورتها التاريخية عرفت العديد من التحديات والصعوبات التي تحول دون تفعيلها وأداء أدوارها بنجاعة وتتمثل تلك التحديات في:

1-إشكاليات على مستوى المنظومة الفكرية السياسية

يمكن القول أن هناك إشكاليات فكرية موضوعية وذاتية حول دور الأحزاب السياسية المغاربية، مثلما هناك مشكلات تتعلق بالحياة الداخلية لهذه المؤسسات. ولعل من أهم الملاحظات بخصوص الإشكاليات الفكرية نذكر:

1-1- إشكالية الدور التي تقوم به الأحزاب السياسية: إن هدف الأحزاب السياسية هو الوصول إلى السلطة، حتى إن بعضها لا يتورع من تشكيل ميليشيات، وربما يستخدم العنف أو يبرره وقد يلتجأ إلى العمل السري والانقلابي خلافا للقوانين النافذة، وهو ما يشوب أدوارها من ضبابية والتباس ما يقتضي الوضوح إزاء تدخلاتها وأدوارها خاصة حول ما يتعلق بدورها التنويري بأهمية المرحلة الانتقالية عبر الحوار والشفافية ونشر ثقافة

السلام والتسامح والديمقراطية وقبول الرأي والرأي الآخر والتمسك بمبادئ المساواة والتداولية ونبذ ثقافة العنف والإقصاء والعزل والإلغاء. (عبد الحسين شعبان، دس ن ، ص157)

1-2- **ضعف الثقافة الديمقراطية** والنقص الشديد في الوعي السياسي بأهمية المرحلة وهو ما يقف عائقا في إرساء الديمقراطية، إذ لا يمكن الحديث عن تغيير أو توجه ديمقراطي دون الحديث عن تعدية سياسية حقيقية، فالنظام الديمقراطي يستوجب بالضرورة، وجود أحزاب سياسية من تيارات مختلفة تضمن المساءلة والشفافية، وكلما توسعت وتنوعت الأحزاب السياسية كلما تمكنت من نشر وتعزيز الثقافة الديمقراطية، وبالتالي يصبح عنصر المراقبة والرصد مسألة أساسية، إضافة إلى ترشيد إدارتها وتناوبها عبر انتخابات دورية. (جورج طرابيشي،2001، ص71-78)

1-3- غياب أو ضعف المبادرة عل المستوى الفكري والعملي وعدم التوجه لدراسة الظواهر الجديدة وتأثيراتها على الوضع القائم، وإن تمت دراستها فإنها في الغالب بصورة سطحية وإن مواقفها تتراوح بين الرفض والتأييد دون التعمق مما يؤدي إلى سوء تقدير الموقف ما ينعكس سلبا على توجهاتها خاصة فيما يتلق بدورها في التنشئة الاجتماعية والسياسية(قضية الإرهاب الدولي والتفرقة بين الإرهاب والمقاومة).

1-4-انشغال الأحزاب السياسية بالحقوق السياسية وإهمال باقي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهو ما يشكل نقصا في حركية الأحزاب السياسية ، إذ أن حق السكن والعمل والصحة لا تقل أهمية بل الوجه الآخر لمبدأ المساواة وفصل السلطات والمساءلة والتعددية وحرية التعبير والمشاركة والمواطنة الحقة بغض النظر عن التوجه السياسية أو الديني أو العرقي. ((عبد الحسين شعبان، دس ن ، ص162)

2- **إشكاليات على مستوى الأحزاب السياسية العربية في حد ذاتها**(أزمة ديمقراطية الحزب السياسي)

- تتسم الأحزاب السياسية المغاربية بخصائص غير ديمقراطية، إذ تشهد أغلبها صراعات على المراكز القيادية وحركات انشقاقية، وغياب التداول على السلطة، الأمر الذي يعطي في كل مرة مبررا للسلطة للتدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الطرف الذي يبدي استعداد وولاء تاما لها. (نظام بركات،1995، ص50)

1. عدم وضوح أهداف بعض الأحزاب السياسية وبرامجها ما يؤدي إلى ضبابيتها وفشلها، إذ تعاني مثلا الأحزاب الجزائرية والتونسية من عدم استيعابها لعدد من الفئات الاجتماعية المؤثرة والفاعلة، مثل الشباب والمرأة والطبقة الوسطى المتعلمة، التي ابتعدت عن العمل السياسي الحزبي، كما تعاني من مشكلة النخبوية القائمة في القيادات المركزية العليا للأحزاب، بينما تعاني الأحزاب المغربية من ضبابية النصوص التشريعية المؤسسة حيث أن قانون الأحزاب المغربي ليس له تأثيرات إيجابية على الحالة الحزبية المغربية، ولن يكون له هذا التأثير ما لم يكن هناك تغيير جوهري في الإطار السياسي والدستوري الذي تعمل في إطاره الأحزاب المغربية، بينما تعاني الأحزاب الموريتانية من قيود قانونية على الأحزاب السياسية وعدم السماح لكل فئات المجتمع من المشاركة الحزبية وهو ما نص عليه القانون المؤسس المصادق عليه في 25 جويلية 1991 والذي ينص على استثناء الأحزاب ذات الطابع الإسلامي إلا أنه بعد 20 عاما من حظر الأحزاب الإسلامية في موريتانيا، حصل "التجمع الوطني من أجل الإصلاح والتنمية" الإسلامي على ترخيص بممارسة العمل السياسي في 9 أوت 2007، ناهيك عن خاصية الولاءات لجهات خارجية (قيام العديد من الأحزاب بدعم فرنسي واسباني وحتى مغربي) أو الولاء للهيئة العسكرية(قدماء العسكر والضباط وبعض الأئمة وشيوخ

الزوايا) أو الولاء للعشيرة (شيوخ القبائل والأعيان..) (سيدي احمد ولد احمد سالم،(2004/10/03)، على الرابط:http://www.aljazeera.nets) ، في مقابل حداثة التجربة الحزبية في ليبيا والتي تعود الى بعد سقوط نظام القذافي على اثر صدور القانون رقم 29 لسنة 2012 الخاص بنشأة الأحزاب السياسية والتي تأسس بموجبه أكثر من 30حزبا سياسيا إلا أن ضبابية هذا القانون جعلت الأحزاب تبتعد كثيرا عن المطالب الأساسية للشعب الليبي وتفتقر للقاعدة الشعبية، وهو ما عزز حالة الانفلات الأمني، ناهيك عن تغليبها لأجندات سياسية على حساب المصالح الوطنية. (محمد زيد مستو، (2013/05/28)،على الرابط الالكتروني: http://www.alhurra.com).

- ضعف أهلية القيادات الحزبية، حيث نجد العديد من القيادات الحزبية شاخت ولكنها ظلّت متشبثة بمواقعها وعملت على تأبيد أو تخليد تلك المواقع باعتبارها مكسبًا أو ملكًا شخصياً، كما سعت إلى تحويل المؤسسات التي تديرها إلى مؤسسات شخصية أو شخصانية ووقفت عند أي معطى لمأسسة هذه المنظمات، سواء من خلال تجميع "الاتباع" والمشايعين أو عدم إجراء انتخابات، أو اجراءات انتخابية شكلية لتجديد "الثقة" وفي أوضاع استثنائية، وغياب وضعف الشفافية.(عبد الحسين شعبان، د س ن، ص169) (مثل حزب جبهة التحرير الوطني، حزب نداء تونس، الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي بموريتانيا الذي يتزعمه الرئيس الحالي معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، ويضم أساسا معظم كوادر الدولة وموظفيها الكبار بالإضافة إلى شيوخ القبائل والوجهاء وزعماء المجتمع الزنجي التقليديين فضلا عن قياديي حركة الحر التاريخيين (حركة الأرقاء السابقين) وأغلب أوجه الجيل القديم من الحركة الناصرية. كما تسانده رابطة العلماء الموريتانيين التي تضم فقهاء وأئمة، وتقف وراءه غالبية رجال الأعمال الموريتانيين). (سيدي احمد ولد احمد سالم،(2004/10/03)، على الرابط: http://www.aljazeera.nets
- النشاط المناسباتي لهذه المؤسسات، إذ أنها تنشط في أوقات معينة كالمواعيد الانتخابية، كما أن غالبيتها تعتمد على الاحتجاجات والنقد بدل من طرح أفكار جديدة والابداع في وضع برامج توافق طموحات الشعوب. (أسامة الغزالي حرب، 1987، ص17)

3- إشكاليات تتعلق بطبيعة النظم السياسية المغاربية وعلاقتها بالأحزاب السياسية : يمكن حصرها في:

- حداثة التجربة الحزبية مقارنة بالسلطة القائمة: فالحزب السياسي لم يعرف تطورا ملحوظا في العدد والفعل بعد الحرب العالمية الثانية، في مقابل سلطة قائمة منذ عقود، بالإضافة الى التفاوت بين الأقطار المغاربية في درجة انفتاح الأحزاب السياسية وممارساتها . (محمد خيري عيسى، د س ن، ص90)

- قوة الدولة في مقابل ضعف الحزب السياسي: تملك مؤسسات الدولة إمكانيات مادية ومالية وحتى معنوية كبيرة تؤهلها للسيطرة والتحكم في أي تنظيم خارجها يعمل على المستوى الوطني، في حين أن أغلب الأحزاب السياسية لا تكاد تتوفر على الحد الأدنى من الإمكانيات المالية والمادية لتمارس نشاطها باستقلالية.

- الدولة هي الممول الرئيسي لأغلب الأحزاب السياسية: إذ تفتقد أغلب الأحزاب السياسية للقدرة على التمويل الذاتي نتيجة ضعف قاعدتها الشعبية وعدم قدرتها، وضعف والقيود على حريتها لجمع التبرعات والهبات والمساعدات المالية من المجتمعين المحلي والدولي، الأمر الذي جعلها تابعة في تمويلها بشكل أساسي للدولة، ما نتج عنه سيطرة هذه الأخيرة عليها وعلى قراراتها.

فالتبعية المالية والمادية تسمح لهذه الأخيرة يفرض استراتيجيتها الإدماجية على عدد كبير من الأحزاب، وتحويل العلاقات بها إلى علاقة شراكة سلبية، بدل العلاقة الإيجابية، في التكفل بالقضايا المطروحة وتلبية حاجات المنخرطين. (قوي بوحنية وآخرون، 2011، ص311)

● التدخل والتضييق الذي تمارسه الدولة على بعض التنظيمات الحزبية: باستخدام أدوات قانونية وسياسية واقتصادية مختلفة ومتعددة، الأمر الذي مكنها من ضبط قوة الحزب والإبقاء عليه ضعيفا إلى الدرجة لا يمكنه معها تهديد ومصالحها ومعارضة قراراتها وسياساتها. (منير مباركية، 2010، دص)

● طبيعة النظم السياسية المغاربية: فلا تزال هذه النظم في مرحلة تحول نحو الديمقراطية، ورغم أن عناصر الديمقراطية الشكلية متوفرة تقريبا في بعضها، إلا أن بعض الممارسات غير الديمقراطية والتسلطية ما زالت تطفو الى السطح من فترة لأخرى، وإذا أخذنا في الاعتبار فارق الإمكانيات في السلطة والقوة بين الحزب السياسي والدولة، إن العلاقة بينهما ستكون حتما لصالح هيمنة وسيطرة هذه الأخيرة، وستعطي دفعا ودعما معنويا للنظام الحاكم للسيطرة على الأحزاب السياسية حفاظا على بعض المكاسب ما أمكن، مع الظهور بمظهر الحكومة الديمقراطية. (برهان غليون وآخرون، 2001، ص22)

● عدم ثقة النظام السياسي المغاربي في التنظيمات الحزبية: فالأنظمة السياسية العربية تشهد أزمة ثقة إزاء التنظيمات الحزبية، وقد ساهم انعدام الثقة في خلق شعور لدى الأنظمة العربية مفاده أن السماح بإنشاء أحزاب سياسية لا يعد كحق من حقوق المواطن، بل هو عبارة عن هبة تمنحها هذه الأنظمة لمن تشاء، ومتى تشاء، وتقوم بسحبها إذا توفر لها اعتقاد بأن عمل هذه المؤسسات سيجلب لها متاعب معينة.* (نظام بركات، 1995 ، ص72)

إن العوامل السابقة الذكر أدت إلى تكون علاقة شديدة التعقيد والتوتر والغموض بين الدولة والحزب السياسي، يغلب عليها طابع تدخل الدولة وهيمنتها، وتحالفها الطوعي أو الإكراهي مع الأحزاب السياسية، فهي ليست مستقلة تماما، كما أنها لا تخضع بأكمله لسيطرة وتحكم الدولة، ولكنها تضل عرضة لتدخلاتها ومحاولات ترويضها متى اقتضى الأمر ذلك وهو ما يلزم البحث في سبل تفعيلها واستمرارها، ومن هنا يطرح التساؤل حول مسألة الديمقراطية في النظم المغاربية إذ لا تخلو خطاباتها وشعاراتها السياسية إلا احتلت الديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة السياسية الحظ الاوفر فيها ، إلا أن الممارسات الواقعية تفضي الى واقع سياسي تشوبه مفارقة عميقة بين ما تطمح النظم السياسية الى تحقيقه وبين ما تسعى الى تعميقه، كما يطرح انشغال حول أهمية وعي الأحزاب السياسية المغاربية بضرورة ديمقراطيتها في حد ذاتها من حيث النشأة والممارسة والتنظيم، بما يمكنها من الممارسة الديمقراطية الحقة، وتعميق شرعيتها وشرعية النظام السياسي القائم، كما تسهم في توسيع نطاق المشاركة السياسية، وتساعد في معالجة الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع، بالإضافة الى دورها في عملية التنشئة السياسية بما يسمح بتغيير ثقافة السيطرة والهيمنة والتهميش الى ثقافة الحوار والتفاهم والتعزيز.

ثالثا: فرص تعزيز الأحزاب السياسية المغاربية بما يدعم ديمقراطية الحزب وديمقراطية النظام

- إن الأحزاب السياسية كبنيةً وآليةً وممارسةً تحتاج إلى نظام ديمقراطي يرتكز على التعددية السياسية والمدنية، ويستند على نظام قضائي مستقل ومشاركة شعبية واسعة على مختلف المستويات، وعلى نظام قانوني يضم حرية الأفراد وحقوقهم، ففي ظل هذا النظام يمكن أن تقوم أحزاب سياسية قوية، كما تحتاج في أداء مهامها إلى قنوات تمولها وإلى سياسات تحمي وتضمن تمويلها. (أسامة عبد الرحمن، دس ن، ص81)

- الحد من تغلغل الدولة وسيطرتها على الأحزاب السياسية ما يتطلب وجوب احترام القواعد القانونية التي تحكم الإطار العام لهذه المؤسسات وتنفذها، وتدعيم آليات الديمقراطية التي تضمن المشاركة الفعلية في الحياة السياسة سواء عن طريق الانتخابات أو داخل البرلمانات، أو عن طريق إشراكها في القضايا الهامة التي تحدد مصير الأمة. (قوي بوحنية وآخرون، 2011، ص388)

- تمتع الأحزاب السياسية بنظام قانوني يمكنها من أداء مهامها من جهة كما بإمكانه ترقيتها إلى درجة تجعلها تحقق الغاية من وجودها. (عز الدين اللواج، 2006، ص 86)

- دمقرطة الأحزاب السياسية: إن الحديث عن دور الأحزاب السياسية في عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية سابق عن أوانه لأن ما يجب الحديث عنه هو مدى ديمقراطية الأحزاب السياسية قبل الحديث عن ديمقراطية الدولة،(بشير نافع وآخرون،2004، ص75)، وكما سبق الإشارة فإن الأحزاب السياسية المغاربية تعاني من غياب الديمقراطية في ممارساتها وضبابية المفهوم في تصورها، وتتحدد مدى ديمقراطية حزب ما من عدمها، استنادا إلى 05 معايير رئيسية يتفرع عن كل منها عدد من المعايير الفرعية:

- طبيعة السلطة ونمط توزيعها داخل الحزب (البناء التنظيمي للحزب، التوزيع الهرمي للسلطة الحزبية، التوزيع الأفقي للسلطة الحزبية) ؛

- طبيعة العلاقة بين النخبة والأعضاء في الحزب (أساليب تجنيد النخبة ومعدل دورانها، طريقة اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات، الأطر المؤسسية لمشاركة الأعضاء) ؛

- أنماط التفاعلات داخل النخبة الحزبية وطريقة إدارته (كيفية إدارة التنافس على النفوذ داخل النخبة الحزبية، طبيعة الخلاف حول القضايا الفكرية والسياسية)؛ (Philippe Braud, 2001 :34)

- نظرة الحزب للآخر (علاقة الحزب بالمجتمع، علاقة الحزب بغيره من الأحزاب، نظرة الحزب للدولة)؛

- عضوية الحزب (آليات الانضمام إلى الحزب، شروط الانضمام إلى الحزب، حقوق وواجبات الأعضاء، الدور الرقابي للأعضاء، مصدر ولاء الأعضاء. (Giovanni sartori, 1976 :15)

وبناء على تلك المعايير والمؤشرات فإن **الحزب الديمقراطي** هو:

• الذي ينتهج مزيدا من المشاركة الفعالة في صنع القرار من خلال انطواء هيكله التنظيمي علي توزيع معين للسلطات والاختصاصات الحزبية على مستوياته التنظيمية المختلفة ولا تحصرها فقط في مستواه القيادي، ومن ثم تحظي عملية صنع القرار فيه بمشاركة حقيقية من كافة مستوياته التنظيمية، أو علي الأقل تحظي

القرارات المتخذة بالرضا العام من كافة مستويات الحزب التي لم تشارك في صنعها ؛ (فيليب برو، 1998، ص357)

• الذي لا تحتكر فيه سلطة مركزية عملية صنع القرار، بل يتيح هيكل توزيع السلطة فيه لفروع ووحدات الحزب في الأقاليم سلطات واختصاصات حقيقية ولا تقصرها فقط على المركز الرئيسي للحزب، بحيث تكون السلطات الحزبية موزعة ما بين الوحدات الجغرافية المختلفة للحزب ؛

• الذي يتمتع بدرجة عالية من المؤسسية التنظيمية، حيث تخضع فيه عملية صنع القرار لضوابط وإجراءات رسمية وواضحة؛

• من تشهد نخبته تجديدا دوريا وتداولا للسلطة في كافة مواقعها من خلال انتخابات دورية تنافسية تعكس مشاركة قاعدية منتظمة في اختيار النخبة الحزبية ؛

• من يشرك أكبر عدد من مناصريه في اختيار مرشحي الحزب في الانتخابات؛

• الذي يتضمن آليات لإدارة التنافس على النفوذ داخل النخبة الحزبية؛ (عبد الله نقرش،2004،ص513)

• الذي يحترم ثقافة الاختلاف وشرعية الاجتهاد ويحتضن الاتجاهات الفكرية المختلفة ويرعى حقها في الوجود والتعبير عن نفسها داخل الحزب وخارجه بكل الوسائل الممكنة بما يؤدي إلى إثراء الحزب بإبداعات أعضائه وتكريس حق الاختلاف داخل الوحدة الحزبية ويحول دون الاندفاع فيه إلى حد التناقض مع هوية الحزب وثوابت وجوده بحيث لا تأخذ ظاهرة الخلافات السياسية والفكرية طابع الأجنحة ولا تتحول إلى صراع على النفوذ يستقطب معظم النخبة الحزبية إليه بما قد يؤدي في النهاية إلى تفكك الحزب أو الانشقاق عنه على الأقل؛

• من تكون آليات وطرق الانضمام إليه واضحة ومعروفة ومعلنة لمن يرغب في الانضمام إليه، وأن يكون منصوصا عليها في وثائقه الداخلية ولا تحمل أي قدر من السرية؛

• من تكون عضويته مفتوحة أمام جميع المواطنين دون أي قيد أو مانع أو تمييز أيا كان نوعه أو مصدره . وهنا تثار قضية "المواطنة" وموقف الحزب منها ومدى حرصه عليها، فموقف الحزب من أقلياته من أهم ما يميزه كحزب ديمقراطي؛(نظام بركات،1995، ص 166)

• من تكون العضوية فيه هي وحدها مصدر الحقوق ومناط الواجبات، وهو من يتساوى جميع أعضائه أمام نظم الحزب ولوائحه وكذلك في الحقوق التي يتمتعون بها والواجبات التي عليهم تأديتها؛

• الذي يؤسس فيه مبدأ الولاء على قواعد ومبادئ عقلانية تمثل كيان اعتباري يدين له الجميع بالانتساب والدفاع عنه بما يجعل فكرة المؤسسة سائدة ومهيمنة على أداء الحزب وليس الولاء أو الطاعة والخضوع للقيادات أو الزعامات أو الشخصيات النافذة ؛

• الذي يقبل غيره من الأحزاب الموجودة في نفس الساحة السياسية دون إقصاء أو محاولة للاحتواء بالترهيب أو التغييب أو الإنكار، واعترافه بحق الأحزاب الأخرى في الوجود والتعبير عن نفسها والتنافس النزيه معها للوصول إلى السلطة وتداولها سلميا دون أن ينظر إلى نفسه نظرة اصطفائية؛

• الذي يسعى إلى إدماج المواطنين أفرادا وجماعات في الحياة السياسية بحيث يقوم الحزب فعلا بدور الوسيط بين المواطن والحياة السياسية . (نظام بركات،1995، ص 166)

خاتمة:

يتفق دارسو الأحزاب والديمقراطية، بشكل عام، على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب في النظم السياسية الحديثة، مثل التمثيل، والاتصال وربط المصالح وتجميعها، وقد تصاغ تلك الوظائف في شكل أكثر تحديدا لتشمل :تجنيد واختيار العناصر القيادية للمناصب الحكومية، ووضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بين أفرع الحكم والسيطرة عليها، وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها، والقيام بأنشطة التعبئة السياسية والتنشئة السياسية.

ويفترض -بالطبع -في النظم السياسية الحديثة أن الأحزاب تقوم بأدوارها تلك في مجتمعات تتسم بدرجة عالية من المشاركة السياسية، والقبول بشرعية النظام السياسي، والتكامل الوطني، والتي تشكل جوهر العملية الديمقراطية.

على أن الأمر يختلف كثيرا في البلدان المغاربية، التي تسعى إلى التحديث وبلوغ الديمقراطية، ففي سياق ظروف تلك البلاد أنيط بالأحزاب السياسية وظائف ومهام تتعلق بالتحول والترسيخ الديمقراطي وبالتنمية السياسية، تفوق -في أهميتها -الوظائف التقليدية للأحزاب السياسية، وأضحت الأحزاب -من ذلك المنظار - "متغيرات مستقلة "أي قوى مؤسسية مستقلة، تؤثر على التحول الديمقراطي، وليست مجرد نتاج لها بل إن قدرة المجتمع على مواجهة أعباء أوزمات التنمية تتأثر-إلى حد بعيد -بأنواع الأحزاب القائمة فيه، ومدى فاعليتها، ولذلك، لم يكن غريبا أن أصبح الحديث عن الأحزاب في الغالبية الساحقة من أدبيات الانتقال والترسيخ الديمقراطي يتم من خلال تحديد دورها في الديمقراطية والتنمية، أو كواحدة من أبرز" أدوات "أو" وسائط " التنمية السياسية عموما.

الهوامش

* يسمي "الفرد ستيفان" في كتابه القيم (الدولة والمجتمع) هذا النمط من العلاقة بالادماجية الدولاتية التي تعمل على سيطرة الدولة في انشاء المؤسسات من خلال القوانين و الاجراءات السلطوية بدلا من قيامها تلقائيا وباستقلال عنها.

قائمة المراجع:

1 /باللغة العربية:

1-1/ فئة الكتب:

1. الجورشي ، ص.(2008) .منظمات المجتمع المدني ومعضلة التحول الديمقراطي في العالم العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. بوحنية، ق وآخرون. (2011). مفهوم الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
3. برو، ف.(1998). علم الاجتماع السياسي. تر: محمد، ع .بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .
4. حرب، أ. (1987). الأحزاب السياسية في العالم الثالث. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب .
5. حوراني، ه وآخرون. (1995). المرشد إلى الحزب السياسي. عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات.
6. عبد الرحمن،أ . (د س ن). المأزق العربي الراهن، هل للخلاص من سبيل؟،ط1،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
7. عيسى، م خ. (د س ن) . مذكرات في التنمية السياسية. القاهرة، بروفيشنال للإعلام والنشر.
8. غليون، ب وآخرون. (2001). الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة. ط2 . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
9. نافع، ب وآخرون. (2004). المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية.ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

2-1/فئة الدوريات والملتقيات:

1. اللواج، ع. (أكتوبر 2006). تساؤلات حول المجتمع المدني. مجلة السياسة الدولية. (166).مصر: مركز الاهرام.
2. شعبان، ع. (د س ن). العام والخاص في إشكاليات مؤسسات المجتمع المدني العربي. مجلة حقوق الانسان. (11) . العراق.
3. نقرش، ع.(2005)." إشكالية التنمية السياسية في العالم العربي :مقاربة نظرية".مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.(03). الأردن: الجامعة الأردنية .
4. مباركية،م. (03-04 نوفمبر 2010). علاقة المجتمع المدني بالدولة وتأثيرها على العملية الانتخابية في الجزائر. ورقة بحث غير منشورة مقدمة للملتقى الدولي حول الأنماط الانتخابية في ظل التحول الديمقراطي". الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

3-1/الروابط الالكترونية:

1. سيدي أحمد،و.أ.س. (2004/10/03). الأحزاب السياسية الموريتانية.. من يساند من؟، على الرابط الالكتروني: http://www.aljazeera.nets .تم تصفح المقال: 2017/02/12
2. محمد، ز م. (2013/05/28). جدل الاحزاب السياسية الليبية يفاقم الوضع الأمني، على الرابط الالكتروني: http://www.alhurra.com، تم تصفح المقال:2017/02/12.

2/ باللغة الأجنبية:

1/Les Livres :

1. Burdeau, G. Traite de Science Politique. Cite par.menouni. Droit Constitutionnel

2. Philippe, B.(2001). la sociologie politique. DALLOZ, Paris.

2/Les Periodiques :

1. Giovanni, S.(1976). Parties and Party Systems: A Framework for Analysis. Vol. 1. Cambridge University Press.